إشكاليّة الهويّة ومحاولة تغريب الأنا عن أصولها

د. هنا الجزر[1]

تناقش هذه المقالة إشكاليّة الهويّة وعلاقتها مع الآخر الذي يسعى إلى تغريبها عن ذاتها، ليصنع لها لبوسًا جديدًا، لا يناسب أمسها، ولا يصلح لغَدِها.

ويرصد البحث أوّلاً لحظة وعي الذات لضعفها السياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ، من خلال تعرّفها على الآخر الذي مثّل في آن واحد الخصم السياسيّ والأمل الحضاريّ بغدٍ مشرق، نُعيد من خلاله التعرّف على ذاتنا التي فقدناها عندما فقدنا ثوابتنا الحضاريّة، وكأنّ بضاعتنا قد رُدّت إلينا، غير أنّ الغرب نظر إلى الأنا المسلم على أنّها أنا مستَلَبة يجب استغلالها وتركيعها عبر وسائل متعدّدة؛ منها: الاستعمار المباشر، أو عبر العولمة التي شكّلت في الواقع المعاصر أدوات عدّة للهيمنة على الأنا وتشويه صورته، فلجأت إلى تفجير الهويّات العرقية والطائفية والمذهبية والإثنية والمناطقية لإضعاف الأنا المسلم وإضعاف ثوابته، كما عمد الغرب إلى آلية التغريب الفكريّ؛ وذلك من خلال خلق طبقة من المثقّفين العرب الذين يحملون لواء نظريّاته الفكريّة، والتي ساهمت إلى حدّ كبير في البحث عن حلول المشاكل النهضويّة للأنا عند الآخر، دون نظر في الموروث الحضاريّ والثقافيّ لاستنطاقه وتحريك المياه الراكدة في نصوصه، عبر محاولة

(1) أستاذة المنطق ورئيسة سابقة لقسم الفلسفة في جامعة دمشق، من سوريا.

اجتراح حلول جديدة لمشكلات جديدة؛ لاكتشاف آليّاتٍ وأدواتٍ تساعدنا على الخروج من تخلّفنا.

لقد أراد البحث -أيضًا- فضح آليّات الهيمنة التي يمارسها الغرب عبر وسائله الناعمة (الإعلام السينما..)؛ من أجل السيطرة على عقول الشباب المسلم؛ وذلك لتسهيل إحداث التبعيّة الحضاريّة الشاملة.

وقد حاول البحث تقديم حلول حضاريّة - لكي لا يبقى في مستوى التنظير الفكريّ - لمشاكل حضاريّة يعانيّ منها الأنا المسلم، تمثّلت في إعادة قراءة موروثنا الفكريّ وفق مفاهيم وآليّات تكون من إنتاجنا الفكريّ اللازم عن حضارتنا؛ وذلك عبر قطيعة إبستمولوجيّة مع الآخر المعاصر لنا، الذي يريدنا عبيدًا له، وقطيعة إبستمولوجيّة أخرى مع تراثنا لتجاوزه في الأدوات والمفاهيم.

كلمات مفتاحيّة:

الأنا، الآخر، تغريب الأنا، الهويّة، القطيعة الإبستمولوجيّة، التبعيّة، الاغتراب، التراث، العولمة.

مقدّمة:

تعدّ إشكاليّة الهويّة، من حيث هي علاقة بين الأنا والآخر، من أكثر المشكلات التي تُثار على صعيد الفكر والفلسفة السياسيّة، ومن أشدّ القضايا الفكريّة التي تلازم حديثنا عن المصير والوجود العربيّ الإسلاميّ في تعيّناته السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والثقافيّة، والدينيّة، ...

ولعلّ اللحظة التي اكتشف بها العرب جدل التمايز بين أناهم والآخر، هي لحظة الوعي التاريخّي بتخلّفهم وتفوّق الآخر عليهم على المستوى الحضاريّ والثقافيّ والعسكريّ؛ ما خلق لهم أزمة هويّة تجلّت بسؤال فلسفيّ إشكاليّ هو: لماذا تقدّم الآخر (الغرب = الاستعمار) وتخلّفنا نحن (العرب = المسلمون)؟ وطالما تبدّت العلاقة في سؤال، فكان لا بدّ أن يرافق السؤال الحضاريّ ذاك أجوبة مختلفة باختلاف المُجيب، وهكذا ارتَدَت الأجوبة أقنعة أصحابها، فمنهم من ارتدّ إلى هويّته القوميّة، ومنهم من تقولَب بهويّته الإثنيّة، وكثيرٌ منهم آثر الانطلاق من هويّته الدينيّة.

وفي الواقع، فإنّ الأجوبة تمظهرت في مظهرين أساسيّين؛ هما: القوميّ، والدينيّ، وقد كان كلا الجوابين يرميان لغايات نفعيّة على مستوى الواقع السياسيّ والحضاريّ، تهدف أساسًا لتحصين الذات من مغريات التغريب (تغريب الذات عن ذاتها)؛ بفعل عوامل الضغط الغربيّ التي تسعى إلى إلحاق العالم الشرقيّ بركبها القائم على جملةٍ من ثوابتها الحضاريّة؛ باعتبارها مصدر الحضارة دون غيرها، وذلك من خلال الانطلاق من لحظة تاريخيّة إقصائيّة ميتافيزيقيّة تُلغي من خلالها الماضي بكلّ تجلّياته الثقافيّة للأنا، كما أنّها لحظة ميتافيزيقيّة تنطلق منها الذات الغربيّة لتُقصي صيرورة التاريخ المعبّرة عن حالة صراع قائم وجدل دائم بين كلّ المكوّنات الدينيّة والعرقيّة والسياسيّة داخل حضارةٍ ما؛ لإنتاج هويّتها الخاصّة بها، ومن ثمّ دخولها في حالة جدل تاريخيّ مع الحضارات الأخرى، بحيث يلغي المسافات المرسومة بين الشعوب الأخرى؛ لتنتج كلّ أمّة هويّتها الخاصّة

بها، ولعلّ هذه الرؤيا الإقصائيّة للتاريخ تنطلق من مسلمة أساسيّة هي: أنّ لكلّ شعب هويّته الخاصّة التي صنعها بنفسه، دون أن يدخل في حالة صراع مع الهويّات الأخرى، أو يكون بينهما أيّ تأثير متبادل.

إنّ هذه النظرة اللاتاريخيّة تنظر إلى الشرق على أنّه شرق رومانسيّ غير واقعيّ، متخلِّف يقيم دولته ومجتمعه على أسس الاستعباد والنزعة القهريّة للحاكم الذي يجد في بنية المجتمع الشرقيّ بيئة صالحة سوسيولوجيًّا ونفسيًّا وثقافيًّا لكي يمارس تعسّفه في الحكم، وقد تأثّر بهذه الرؤيا أحد الباحثين العرب عندما ناقش أنظمة الاستبداد السياسيّ[1]؛ ما يعني أنّ نظرة الغرب إلى الشرق هي العامل الحاسم في إنتاج خطاب الهويّة المتأزّم في الشرق، ضمن ضغوط تُمارَس عليه؛ ضغوط حضاريّة تجبر الشرق على اختيار مسارات فُرِضَت عليه.

فهل عليه مقاومة الاحتواء والتبعيّة ضمن خطورة أن يصنَّف إرهابيًّا من الآخر الغربيّ، أو أن يُنظَر إليه بمنظار الهيمنة والحصار السياسيّ الذي سيفرض عليه من قِبَل الدول المهادنة والممالئة للقطب الواحد - فعندما قرّرت الولايات المتحدة الأمريكيّة شنّ هجومها على أفغانستان بذريعة هجوم الحادي عشر من أيلول، قرّرت دول العالم إعلان الحرب على الإرهاب بالمنظار الأمريكيّ[2]- أم سيهادن الغرب، ولكن ليس في إطار السيادة الوطنيّة وثوابت الهويّة؟

(1) إنّ هذه الرؤيا تفيد أنّ الغرب لا يقبل الخنوع للحاكم المستبدّ عبر تاريخه الطويل، فهو غربٌ عقلانيّ متحرّر؛ وبالتالي يمثّل بنية حضاريّة مختلفة عن الشرق الذي يقبل الظلم والخنوع للأنظمة المستبدّة؛ متجاهلًا الأوجه المشرقة للتاريخ العربيّ الإسلاميّ في مواجهة الظلم والاستبداد. في هذه الرؤيا، انظر: إمام، عبد الفتاح إمام: الطاغية، سلسلة عالم المعرفة، عدد 183، ضمن سلسلة كتب ثقافيّة يصدرها المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب، ط2، الكويت، 1996م.

(2) لقد حُصر مفهوم الإرهاب وبضغوط أمريكيّة بالإسلام، وذلك بعد أن انتهى الخطر الشيوعيّ من خلال تفكّك الاتحاد السوفيتيّ، ونحن لا نستبعد من جانبنا تصنيف الاتجاه السياسيّ السائد في روسيا قريبًا ضمن الدول الراعية للإرهاب بعد أن وصل التمدّد الغربيّ (الناتو) إلى حدود روسيا الغربيّة والشماليّة من جهة، ومقاومة روسيا لهذا التمدّد ضمن استراتيجيّة روسيا الجديدة الأورو-آسيويّة.

أوّلًا: المواجهة مع سيادة الغرب:

في إطار العولمة تسعى الدول المهيمنة عالميًّا على المستوى السياسيّ والاقتصاديّ والعسكريّ لفرض سيطرتها على الدول الأقل غنىً والأكثر فقرًا على المستوى الاقتصاديّ والأضعف على المستوى العسكريّ والسياسيّ بطبيعة الحال، ولعلّ هذا القانون الفيزيائيّ (قانون ملء الفراغ) الذي انحدر إلى المجال السياسيّ والاقتصاديّ والسوسيوثقافيّ أوجد علاقة تبعيّة مع الغرب تتجلّى في محاولة الدول الأضعف اللحاق بالدول الغنيّة؛ ما جعلها فريسة سهلة من خلال فرض المسارات التي يتوجّب على هذه الدول أن تتطوّر من خلالها.

لقد حاولت الدول الغربيّة - كلٌّ حسب قوّته - عبر ما يعرف بنظام العولمة أو الفوضى الخلّاقة - باعتبارهما أحد أدوات الهيمنة والسيطرة على العالم - السيطرة على أنحاء العالم، فكان النظام العالميّ الجديد هو نظام هيمنة أمريكيّ بامتياز يسمح للدول الصديقة بمشاركتها القرار بحسب قربها أو بعدها عن مركز القرار الأمريكيّ. ويذهب روجيه غارودي إلى أنّ النظام العالميّ الجديد الذي يتجلّى في نظام العولمة هو نظام هيمنة أمريكيّ يتلقّى فيه الحلفاء الأوامرَ؛ مثلهم مثل الأعداء، فقد حاولت فرنسا وهي الدولة المستقلّة المتقدّمة ضمن الاتحاد الأوروبيّ - في مرحلة ما - زيادة محصولها الزراعيّ نتيجة للطلب العالميّ بنسبة زيادة 16%، وسُمِح لها بذلك من قِبَل الاتحاد الأوروبيّ، ولكنْ عندما أصبحت هذه الزيادة في غير صالح الولايات المتّحدة جاء الأمر الأمريكيّ بعودة الأمور إلى نصابها؛ وذلك عبر ضغوطات هائلة على إدارات السوق الأوروبيّة، فجاء القرار من بروكسل - باعتبارها عاصمة الاتحاد الأوروبيّ - بضرورة توقّف فرنسا عن إنتاج هذا الفائض الذي ازداد عن حدّه، فما كان من فرنسا إلا أن انصاعت للقرار الأمريكيّ في مؤتمر بلير هاوس، وكان ذلك في الوقت الذي كانت تعاني فيه دول العالم الفقيرة من مجاعات أدّت إلى وفيات

كثيرٍ من الأطفال[1]، فالفرنسيّ عندما يتجاوز حدوده المرسومة له ينصاع للدور الذي رسمته له الولايات المتحدة الأمريكيّة؛ ما يعني أنّ الكلّ يبحث عن السيادة المهدورة أمريكيًّا، ولكن بنسب متفاوتة.

لقد حاول الآخر (الغرب - المسيحيّ) في علاقته مع الأنا (الشرق - المسلم) فرض هيمنته من خلال الرغبة في إذلال الآخر والتحريض عليه.

كما عمل الغرب جاهدًا على انفجار الهويّات المتصاعد في العالم، من أجل تأكيد التجزئة للآخر المسلم، والتعامل مع هويّات متعدّدة، لا مع هوية واحدة؛ ما يساعد على خلق التنافس بينهم في صراعهم على الوجود الاقتصاديّ والاجتماعيّ، وتأكيد السيادة الوهميّة لكلّ هوية اصطنعها الغرب لهم، ومن ثمّ يقوم بصنع انتصار وهميّ لكلّ هويّة منهم، فيصدّرها ويضخّمها أو يقلّل من شأنها بما يخدم المشروع الغربيّ الموحَّد، «فالنظام الدوليّ المعولَم بدأ منذ نهاية القرن السابع عشر بفضل بنية السلطة التي صارت تشكّل هيكله، وتحت التأثير المستمرّ للطموح الكونيّ الذي يتضمّنه البناء الغربيّ للمجال السياسيّ. لا جدال إذن بأنّ ديناميّة التبعيّة تتعاضد مع الهويّة الكونيّة، فتسهمان في منح الغرب نوعًا من الوحدة.. إنّ المجتمعات الغربيّة الممتدّة من أوروبا الغربيّة حتى أمريكا الشماليّة، والتي تشكّل مركز النظام الدوليّ تحتلّ موقع القوّة ذاتها وتوحّدها القواعد السياسيّة نفسها»[2]؛ ما يعني أنّ الغرب يحاول أنْ يستهدف الآخر عمومًا، والمسلم على وجه الخصوص، في بنيتهم الثقافيّة، ويعرّيهم عن ثوابتهم، فكيف يتمّ ذلك؟

(1) انظر: غارودي، روجيه: لقاء مع روجيه غارودي ضمن محور الإسلام والغرب، ضمن كتاب الإسلام – الخطاب العرب وقضايا العصر، ط1، حلب، دار فصلت للدراسات والترجمة والنشر، 2000م.

(2) بادي، برتراند: الدولة المستوردة، ترجمة: لطيف فرج، مراجعة: عومرية سلطاني، ط1، القاهرة، مدارات للأبحاث والنشر، 2016م، ص17–18.

ثانيًا: آليّات الغرب في تغريب المسلمين عن ثوابتهم:

يروي لنا تاريخنا الحديث أنّ نابليون عندما أراد احتلال مصر أعلن إسلامه، وتحدّث مع القوم بلغة القرآن، ووعدهم بالتحرّر من المماليك الكفّار الظالمين، وكان خطابه أنموذجًا غربيًّا لتغريب الأنا العربيّة المسلمة عن ذاتها وهويّتها، وإعلانًا سافرًا من قِبَله بضرورة إعادة تشكيل الذات العربيّة المسلمة من أجل سهولة السيطرة عليها، وقد اتّبع الغرب -ممثّلًا بالاستعمار المباشر أحيانًا، وبالعولمة الحاليّة أحيانًا أخرى- طرقًا وأساليب كثيرة لهذا التغريب؛ منها:

1. آليّة التغريب الفكريّ:

نجح الغرب في خلق طبقة من المثقّفين يحملون لواء النظريّات الغربيّة التي تساهم في تغريب الفرد المسلم عن واقعه الثقافيّ والحضاريّ، متنوّعين بين الاتجاهات الغربيّة المختلفة، فمنهم من وجد الحلّ على مستوى الخلاص السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ في تبنّي الأنظمة الليبراليّة أو الأنظمة الماركسيّة، متجاوزًا مظاهر العور والقصور فيهما، دون النظر في الموروث الدينيّ والحضاريّ والثقافيّ لاستنطاقه وتحريك المياه الراكدة في نصوصه، عبر محاولة اجتراح حلول جديدة لمشكلات جديدة؛ لاكتشاف آليّاتٍ وأدواتٍ تساعدنا على الخروج من تخلّفنا، وفي ذلك دعوةٌ من قِبَلنا لعدم تغريب المفكّر العربيّ المسلم عن هويّته وأصل تميّزه الحضاريّ، تحمّلًا للمسؤوليّة التي لا بدّ من القيام بها: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾[1]. وقد استطاع الغرب على المستوى الفلسفيّ أن يروّج لبضاعته الفكريّة عبر التأثير على دَارسي هذا التراث في بلدانهم، لذلك ستجد من هؤلاء المفكّرين المتغرّبين مَنْ هو وجوديّ (كعبد الرحمن بدوي)، أو ذو اتجاهٍ وضعيّ (كزكي نجيب

(1) سورة آل عمران، الآية 110.

محمود)، أو تفكيكيّ أو بنيويّ (كالجابري..)، أو ما بعد البنيويّ، من أجل قراءة تراثنا وحاضرنا وديننا بأدوات فكريّة من صنع الآخر، وهنا قد يفهم من هذا الكلام دعوة إلى التقوقع على الذات والانعزال عن منجزات العصر، وهذا تحديدًا ما لا نريده، فالأدوات والأفكار والنظريّات الفلسفيّة هي ملك للحضارة الإنسانيّة، واستخدام هذه المنجزات هو حقٌّ لكل من أراد تفكيك الواقع وتحليل مشكلاته، ولكن يجب الانطلاق أساسًا من الواقع العربيّ ذاته، والبحث في آليّات النهوض بهذا الواقع، لا فرض آليّات تطويره من خارج بنيته.

2. آليّة القهر والتبعيّة السياسيّة:

من المعلوم في التقاليد السياسيّة توجيه رسائل تحمل كثيرًا أو قليلًا من الدلالات التي تمسّ كرامة الآخر وهويّته وثوابته، ولكنْ أن يتحوّل الإذلال إلى «عنصر كهيكل للعلاقات الدوليّة؛ فهذا في المقابل أمر يستدعي الانتباه.. وهو يحيلنا إلى فرضيّة «الباثولوجيا الاجتماعيّة«(علم الأمراض الاجتماعيّة)، ففي الزمن الوستفاليّ (منذ عام 1648 حتى الحرب العالمية الثانية) كانت أوروبا تختصر وحدها مجمل النظام الدوليّ، وكان يتمّ ببساطة لافتة تجاهل ما تبقّى من العالم.. إلا أنّه لم يكن مقدّرًا لتركيبة كهذه أن تستمرّ إلى الأبد، وهي كانت ستؤدّي حكمًا حين يأزف الأوان، إلى طرح سؤال محرج: كيف لك أن تتصوّر الآخر على حقيقته - ذاك الذي لا يسلك مسلكك – حين يكون المنهج المتّبع إقصائيًّا؟»[1]. ولعلّ هذا السؤال يكشف السياسات الإقصائيّة التي يمارسها الغرب اتّجاه الشرق والعالم الإسلاميّ.

(1) بديع، برتران: زمن المذلولين، باثولوجيا العلاقات الدوليّة، ترجمة: جان ماجد جبور، ط1، الدوحة، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص10-11.

3. اتّجاه الشرق:

فنحن اليوم نشهد الحشود العسكريّة المتبادلة بين الشرق والغرب على أطراف روسيا الشماليّة والشماليّة الغربيّة؛ محاصرة إياها اقتصاديًّا وسياسيًّا وعسكريًّا؛ وذلك من خلال محاولتها ضمّ أوكرانيا لحلف الناتو، ومن ثمّ زرع الصواريخ الاستراتيجيّة لحلف الناتو على مشارف الدولة الروسيّة، ومحاصرتها كذلك على المستوى الاقتصاديّ، من خلال إلغاء وتهميش خطّ الغاز الروسيّ «نورد ستريم 2» الذي يغذّي أوروبا بأربعين بالمئة من الطاقة، ويمثّل من جهة أخرى الرئة الاقتصاديّة لروسيا، ولن نستفيض بالحديث عن المواثيق والمعاهدات السياسيّة والعسكريّة التي أقامتها الولايات المتّحدة مع استراليا واليابان والهند لمحاصرة الصين؛ اقتصاديًّا وسياسيًّا.

4. اتّجاه العالم الإسلاميّ:

فنحن نرى كيف تتمّ محاصرة هذا العالم (إيران، أفغانستان، باكستان، والعالم العربيّ، وتركيا)، وتصنيفه بين عينين (عميل أو عدوّ) لا صاد (صداقة) فيهما، فهو إمّا عميل يأتمر بأمرها؛ كما هو الحال ببعض الأنظمة التي تسعى لإرضاء سيّدها الأمريكيّ من خلال تمويلها لحرب بالوكالة، أو إشعال حرب بين هويّات مفتعلة طائفيًّا وعرقيًّا أو قبليًّا أمرنا الإسلام أن نطفئ نار لظاها إنْ اندلعت، أو عدوّ إرهابيّ يجب على العالم مقاومته والحدّ من خطره، أمّا الصداقة بين الدول على أساس التنافس الحرّ؛ فهو أمر لا سبيل له في حركة الصراع بين الأنا والآخر.

5. آليّة الهيمنة الثقافيّة:

وهذه الهيمنة لها أدوات عديدة؛ منها:

أ. الهيمنة الإعلاميّة:

فمن الملاحظ أنّ الولايات المتّحدة إذا أرادت القيام بعملٍ ما؛ فإنّها

ستروّج له بطريقة تجعل من الآخرين الصغار غير قادرين على مجرّد الاعتقاد أنّ ما يقوله الإعلام الأمريكيّ كذب، أمّا في عالمنا العربيّ؛ فإنّ مجرّد الاستشهاد بالـ (واشنطن بوست) أو (التايمز)؛ فإنّه سينقل الخبر من مجرّد التخمين إلى عالم الحقيقة الواقعيّة، حتى لو كان الخبر من صناعة المخابرات الأمريكيّة والبريطانيّة، كما حدث في ادّعاء الأمريكان وجود أسلحة دمار شامل في العراق والترويج الإعلاميّ له؛ حتى بدا حقيقة أمام الأمريكان والعالم[1]. وفي المقابل نجد السكوت عن المجازر والمقابر التي اجتاحت مناطق واسعة من العالم الإسلاميّ؛ من كوسوفو، والاضطهاد الدينيّ لشعب ميانيمار، والصين لشعب الإيغور. فما يخدم الهيمنة الغربيّة السياسيّة والاقتصاديّة على العالم الإسلاميّ، وما يساعد على طمس الهويّة الإسلاميّة في كلّ المجالات من حقائق أو ادّعاءات، تقوم وسائل الإعلام الأمريكيّة بالترويج له؛ كذبًا وزورًا وبهتانًا.

وعلى العكس من ذلك ما يساهم في تحطيم الهويّة من ممارسات قمعيّة يشاهدها العالم؛ فإنّ الدول العظمى مع المنظّمات العالميّة؛ كالأمم المتحدة، وجمعيّات حقوق الإنسان تبدأ بالقلق والتحذير، بمباركة وسائل الإعلام الغربيّ والتآمر معها، وهذا ما يجعل من وسائل الإعلام المذكورة أداة لتكريس الهيمنة الغربيّة على العالم الإسلاميّ، وخلق حالة من الاغتراب بين الشباب المسلم عن دينه وثوابته، ويمكننا أن ندرج ضمن نطاق الهيمنة الإعلاميّة هيمنة الأفلام السينمائيّة والمسلسلات، فما يسيء لثوابت الإسلام منها كثير، ويكفي في هذا المجال أن نذكر ما تنتجه شركة نت فليكس، والتي يشاهدها مئات الملايين في العالمين العربيّ والإسلاميّ، ففي الفترة الأخيرة أنتجت مسلسلات (الخالدون، لا كاسا دي بابل، أصحاب

(1) في كذب وسائل الإعلام الغربيّة بشأن أسلحة الدمار الشامل، انظر: ريمون، ماثياس: «مديرو تسيير الرأي، من يسيطر على وسائل الإعلام؟»، ضمن كتاب من يحكم العالم؟، إشراف: برتران بادي؛ دومينيك فيدال، ترجمة: نصير مروّة، ط1، مؤسّسة العالم العربيّ، 2016م، ص238-239.

ولا أعزّ) مرّرت خلالهما أفكارًا هدّامة ومخلّة بالثوابت الوطنيّة والدينيّة لهذَين العالمَين.

ب. الهيمنة اللغويّة:

إنّ اللغة العربيّة هي أحد مكوّنات الشخصيّة العربيّة الإسلاميّة والشخصيّة الإسلاميّة غير العربيّة؛ باعتبارها لغة القرآن التي لا يجوز تعبّد الله بغيرها، وقد ساهم تعلّمها في نشر الإسلام؛ حتّى كاد الناس في المغرب العربيّ لا يفرّقون بين الإسلام واللغة العربيّة، فهما وجهان لهويّة واحدة، وقد أدّى تراجع دور العرب الحضاريّ إلى تقهقر لغتهم، فاللغة والفكر وجهان لعملة واحدة، وهي وعاء الثقافة والأداة المثلى لمعرفة مبادئ الدين الحنيف، وفهم أحكامه، وهي إلى جانب ذلك لغة التراث العربيّ الإسلاميّ على مدى أربعة عشر قرنًا ونيف، إضافة إلى ذلك هي لغة القرآن والعلوم الإسلاميّة منذ القرن السادس الميلاديّ حتى الآن، «لذا فإنّ إتقانها؛ استماعًا وتحدثًا وقراءة وكتابة ضروريّ؛ من أجل التماسك الثقافيّ للأمّة العربيّة»[1]، وعند الحديث عن الهيمنة الثقافيّة والهجوم الذي شنّه الغرب على اللغة العربيّة؛ بوصفها أداةً لهذه الثقافة، لا بدّ أن نذكر سياسات الفرنسة التي مارسها الفرنسيّون في البلدان التي استعمروها؛ كدول شمال أفريقيا العربيّة.

فقد مارست فرنسا التغريب اللغويّ أكثر من الاستعمار الإنجليزيّ الذي ذهب لنهب البلدان اقتصاديًّا، ولم يكن لديه مشكلة هويّة مع البلدان التي استعمرها؛ كما هو الحال مع المستعمر الفرنسيّ.

أمّا في عصرنا الحاليّ -عصر العولمة-؛ فإنّ اللغة العربيّة؛ مثلها مثل اللغات كلّها، التي فقد أصحابها دورهم الحضاريّ في قيادة العالم،

(1) الدنان، عبدالله: برنامج تعليم المحادثة باللغة العربيّة الفصحى، القاهرة، مركز الضاد للتدريب، 2006م، ص3.

فأصبحت لغاتهم سجينة أوطانهم، وتلقَى العزوف عن تعلّمها؛ باعتبارها لغة شعر ودين، وليست لغة علم؛ كاللغة الإنجليزيّة، التي هي لغة العلم في أعتى وأرقى الجامعات العالميّة، فأقبل الناس على دراستها، وفي تاريخ المسلمين ما يكشف زيف ادّعائهم، فقد كانت اللغة العربيّة وعاءً ثقافيًّا لكلّ العلوم الإنسانيّة والرياضيّة والفيزيائيّة..

سنكتفي بهذا القدر، ولن نتحدّث عن أشكال أخرى للهيمنة؛ كآليّة الهيمنة الاقتصاديّة، والسياسيّة، والعسكريّة؛ لوضوحها الآن، وفي كلّ وقت مضى.

ثالثًا: جدل التعارف بين الأنا والآخر ومبادئ تغريب الأنا:

رفض الإسلام التقليد الأعمى وتبعيّة الآخر، فقد دعا رسول الله ﷺ لإبراز الهويّة الإسلاميّة وعدم الخوض مع الخائضين في ذمّها والتقليل من شأنها، فعلى كلّ فرد إثبات هويّته الفرديّة على المستوى الأخلاقيّ والعلميّ، وهما السمتان اللتان تنالان احترام الناس حقًا، وليس المال والجاه، فالإنسان يجب أن لا يكون إمعة يحسن إذا أحسن الناس ويسيء إذا أساؤوا، وألا يتّبع سنن الآخرين دون تدبّر، وقد نبّئنا النبي ﷺ بأنّ المسلمين سيضعفون وسيصبحون مقلِّدين، لا مُبدعِين؛ كما هو حالهم في وقتنا الراهن، عندما قال في حديث مشهور: «لتتبعنّ سنن مَنْ كان قبلكم شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع؛ حتّى لو سلكوا جحر ضبّ لسلكتموه. قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟!»[1]. وإنّ إشارته لجحر الضبّ لهي دلالة واضحة على التسطيح الفكريّ الذي وصل إليه المسلم، أمّا إشارته إلى اليهود والنصارى فهو تحديدٌ من قِبَله على هويّة الآخر الذي يجب أن نقلق ونحذر منه.

(1) البخاري، محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري، بيروت، دار ابن كثير، 2016م، حديث رقم 3456، و 7320، وكذلك انظر: مسلم القشيري، بن الحجاج: صحيح مسلم، ط1، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1991م، حديث رقم 2669.

ومع تأكيد النبيّ ﷺ المستمرّ على المساواة بين البشر[1]، نجده ما فتئ يعتزّ بعروبته ودينه؛ وذلك ليُخطّ لأمتّه طرق التماس العزّة لأنفسهم، من خلال الإعلاء من الثوابت الدينيّة، ولكنّ حال المسلمين اليوم لا تسرّ! وهذا الحال من تغريب المسلم عن ثوابته الحضاريّة والدينيّة كان نتيجة كثيرٍ من الاستراتيجيّات والمبادئ المرسومة من قِبَل الآخر، ولعل أهمّها:

1. إبعاد الشباب المسلم عن تاريخهم:

حيث أصبحوا يعرفون عن حياة لاعب كرة قدم أو مغنّي أكثر ممّا يعلمون عن سيرة المصطفى ﷺ أو أحد آل بيته عليهم السلام، أو صحابته، وأصبحت أحلام الشباب المسلم تنحصر في مشاريع ورؤى ضيّقة رسمها الغرب لهم عبر سيطرته على وسائل الإعلام والإعلان.

2. تأطير المناهج التعليميّة العربيّة والإسلاميّة:

وذلك بمضامين لا تناسب قيمنا، حيث مُلئت هذه الكتب بمعلومات تكرّس المركزيّة الغربيّة، وتعزّز من تفوّقها الفكريّ، فجرى تهميش التاريخ والفكر غير الغربيّ، وأصبح العلم من منبعه إلى مصبّه غربيَّ الهويّة، وهكذا علّمونا أنّ تاريخ الفلسفة يبدأ بطاليس، أمّا مؤسّس علم التأريخ فهو هيرودوت، وكذلك حال الطبّ الذي يبدأ منذ عهد (أبقراط) وقَسَمِه، وكذلك الحال في تاريخ المنطق، فقد أرجعوه إلى أرسطو لا سواه، متجاهلين القواعد المنطقيّة التي أسّسها الهنود والصينيّون[2]، وكذلك حاول المؤرّخ الغربيّ للمنطق منذ بوثيوس وجالينوس دمج المنطق الرواقيّ ذي الأصول

(1) يوجد أحاديث كثيرة تؤكّد هذا المعنى؛ منها - عن أبي نظرة.. أو قال من شهد خطبة النبيّ ﷺ بمنى في وسط أيام التشريق، وهو على بعير، فقال: «يا أيها الناس، ألا إنّ ربّكم عزّ وجلّ واحد، ألا وإنّ أباكم واحد، ألا لا فضل لعربيّ على عجميّ، ألا لا فضل لأسود على أحمر إلا بالتقوى، ألا قد بلّغت؟ قالوا: نعم. قال: ليبلغ الشاهد الغائب، كلّكم لآدم، وآدم من تراب».

(2) لقد حاول الكاتب الروسيّ ماكوفلسكي تأريخ المنطق في الحضارة الصينيّة والهنديّة، انظر: ماكوفلسكي، ألكسندر: تاريخ علم المنطق، ترجمة: نديم علاء الدين؛ إبراهيم فتحي، ط1، بيروت، دار الفارابي، 1987م.

الشرقيّة بالمنطق الأرسطيّ[1]، وقد وجد الغرب من يتبنّى عربيًّا وإسلاميًّا مثل هذا التأريخ المزيّف للعلوم، والقائم على النظرة المركزيّة للغرب، ويؤيّد أبحاثهم، فقد وصف عبد الرحمن بدوي - على سبيل المثال - الفلسفة اليونانيّة بالمعجزة اليونانيّة، واعتقد أنّ هذا الجهد البشريّ في الحكمة كان ناتجًا عن صفر معرفيّ، وبناءً على ذلك لم يستفد اليونانيّون من أيّ حكمة مصريّة أو هنديّة أو صينيّة، وفي ذلك قال «ها هنا معبد الروح، فطوبى للداخلين، وها هنا ميلاد العقل، فهلمّوا نحتفل به، يا من بالعقل تؤمنون، هلمّوا، فهنا، وفي لحظة قدسيّة عالية اهتزّت الروح الإنسانيّة لأوّل مرّة هزّة الخلق، فانتفض عنها جنين العقل، وبالعقل كان الإنسان الأعلى»[2]، هكذا وصف بدوي تجربة الفلسفة الأولى لطاليس.

3. تشكيك المسلمين في دينهم:

فقد اكتشف مفكّرو الغرب أنّ الإسلام أكبر عقبة في طريق سيطرتهم على البلاد، ولتحقيق هذا الهدف قاموا بحملة كبرى لغسل الدماغ الإسلاميّ، وكسب المريدين والأتباع من أهل البلاد[3]؛ ما أدّى إلى خلق جماعات ضغط ثقافيّ من زمرة المثقّفين العرب والمسلمين المتأثّرين بالثقافة الغربيّة بشقّيها الليبراليّ والماركسيّ، فغدا الإسلام وتعاليمه على أيديهم سبب التخلّف والابتعاد عن ركب الحضارة. أمّا النظريّات الغربيّة الفلسفيّة والاقتصاديّة والسياسيّة فهي سبب الرقيّ، فكما ساهمت في نهضة الآخر- الغرب الحضاريّ، ستساعد في ازدهار الأنا العربيّ المسلم، فالعمليّة ميكانيكيّة بحتة، هي مجرّد نقل الخبرات والنظريّات العلميّة الغربيّة إلى العالم العربيّ الإسلاميّ، وقد مُكّن هذا المستغرب من مراكز القرار العربيّ

(1) يرجع نسب اثنين من مؤسّسي المنطق الرواقيّ والرواقيّة عمومًا إلى سوريا، فمؤسّس الرواقيّة زينون، وكريسيب، ويرجعان بنسبهما إلى سوريا الكبرى.

(2) انظر: بدوي، عبد الرحمن: ربيع الفكر اليونانيّ، ط3، القاهرة، مكتبة النهضة المصريّة، لا ت، التصدير العام من الكتاب.

(3) انظر: الجندي، أنور: مشكلات الفكر المعاصر، القاهرة، مجمع البحوث الإسلاميّة، 1972م، ص5-6.

والمناصب، فأصبح دعاة التغريب هم المثقّفون الذين تعرض المحطات الفضائيّة إبداعاتهم، فقد اشتهر عن المفكّر المصريّ (السيد القمنيّ) إعلانه الكفر في إحدى محاضراته، وكلّما غالى المفكّر أكثر في الخروج عن الثوابت الإسلاميّة المكوّنة لهويّة الأمّة نال شهرةً وحضورًا أوسع؛ مثل: نصر حامد أبو زيد، وغيره كُثُر.

4. الاقتصار في عملية التقليد والنقل على قشور الحضارة:

لقد اعتقدت كثير من القوى الاجتماعيّة والسياسيّة المستغربة بعامل التغريب واستجرار الحلّ الغربيّ، غير أنّ العمليّة لم تجرِ على هذا المنوال أبدًا، فسمح الغرب للعرب بنقل كثير من العادات والتقاليد والقيم الأخلاقيّة والاجتماعيّة الغربيّة؛ بغية تدمير عُرى هويّتهم الدينيّة والاجتماعيّة والأخلاقيّة، من دون السماح لهم بنقل التكنولوجيا، فقد روّجوا للقيم الاستهلاكيّة؛ من الطعام والشراب الأمريكيّ، والسلع الاستهلاكيّة؛ من موضات خارجة عن الذوق الإسلاميّ، بل أكثر من ذلك، فقد أصبحت المنطقة العربيّة منطقة تصريف منتجات التكنولوجيا الغربيّة.

وبهذا المعنى، فإنّ عمليّة تجديد الهوية العربيّة الإسلاميّة لا تكون باستيراد بضائع تجاريّة وثقافيّة وأخلاقيّة مرسومة بمراسيم غربيّة، تساهم في تنكّر العربيّ المسلم لهويّته الإسلاميّة ومحاربته لكلّ ثوابت الأمّة وأسس قوّتها وتفوّقها على الآخرين، أمّا ما ينفع الناس فيحجب بموجب تلك المراسيم ذاتها.

ولكنّ السؤال المطروح: هل يمكن للغرب أن يمارس هذا الدور الحضاريّ المتمثّل في تقديم يد العون لانتشالنا من غربة ذواتنا عن دورنا الحضاريّ؟ ستكون الإجابة بالسلب حتمًا؛ لذلك يجب البحث عن السُبُل التي يمكن أن تسلكها الشعوب العربيّة حتّى تستردّ هويّتها، وتستعيد الشخصيّة الإسلاميّة ثقتها بثوابتها.

رابعًا: سُبُل استرداد ثوابت الهويّة الإسلاميّة:

لو رجعنا إلى تاريخ الدعوة الإسلاميّة في بواكيرها الأولى، وفي أهمّ ركن من أركانها؛ وهو: الصلاة، لوجدنا أنّ الرسول الأعظم ﷺ كان قَلِقًا قَلَقًا وجوديًّا في مسألة توجّهه في صلاته إلى بيت المقدس، وكان يتمنّى على خالقه أن يعطيه الاستقلال الحضاريّ والدينيّ عن الديانة اليهوديّة والمسيحيّة، وحُقّق له ما طلب، وقد صوّر لنا القرآن الكريم هذا القلق الوجوديّ للنبيّ محمّد ﷺ عندما قال الله في كتابه الكريم: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾[1]. ومن الملاحظ من خلال الآية القرآنيّة رغبة النبيّ ﷺ بالتفرّد والسيادة، وعدم اتّباع الأنبياء السابقين بقبلتهم حتى لا يبقى منةٌ على هذه الأمّة، وتُحسَب على أمم غيرها، والحوادث التي تثبت خصوصيّة الأمّة وعدم اتّباعها لغيرها أكثر من أن تحصى.

وهنا يمكننا الحديث عن مجموعة من المقاومات لتغريب الهويّة:

1. التمسّك بالخصوصيّة الثقافيّة والاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة للهويّة العربيّة الإسلاميّة، والبحث في أسس التقدّم الحضاريّ:

وذلك انطلاقًا من ثوابتنا وديننا، فلا يوجد عقيدة وشرع على وجه البسيطة تنادي بالعلم وتحضّ عليه وتجعله سبيلًا للتقرّب إلى الله؛ مثل: العقيدة الإسلاميّة، كما أنّ النصّ القرآنيّ ينبذ الخرافات والبدع، بل إنّنا سنجد كثيرًا من القوانين الناظمة لنواميس الكون موجودة في القرآن الكريم قبل اكتشافها في الغرب.

(1) سورة البقرة، الآية 144.

ففي المجال الاقتصاديّ؛ كما في استنباط الحلول الاقتصاديّة لمشكلة الفقر من القرآن الكريم، بعيدًا عن الحلول التقليديّة الدينيّة من زكاة وصدقات، والتي لا نقلّل من قيمتها مطلقًا؛ باعتبارها حلولًا متكاملة لمشكلة البطالة والفقر، وكونها نظامًا شاملًا يكافح الحلول الربويّة المستمدّة من الحضارة الغربيّة، هذه الحلول التي تخالف هويّتنا الدينيّة وثوابتنا العقديّة، نقول: إنّنا لو استقرأنا سورة النحل، وتحديدًا الآية 71 منها: ﴿وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلرِّزۡقِۚ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُواْ بِرَآدِّي رِزۡقِهِمۡ عَلَىٰ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ فَهُمۡ فِيهِ سَوَآءٌۚ أَفَبِنِعۡمَةِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ﴾[1]؛ وهي آية تؤكّد أنّ صاحب المال ليس حرًا بكلّ ربحه، بل إنّ العاملين عنده لهم نصف ما ربح، بعد أن يحسب كلّ الهدر والرواتب...، وقد مثّلت محاولة السيّد محمّد باقر الصدر في كتابه «اقتصادنا«محاولة جادّة لاجتراح حلول اقتصاديّة إسلاميّة، دون الوقوع في أحضان الغرب وشروط البنك الدوليّ التي تملي على الأنا استثمارات معيّنة وشروطًا قاسيّة تجعل من اقتصاده اقتصادًا تابعًا للمركز الغربيّ.

2. تفعيل المناخ الديمقراطيّ والمداولة على السلطة:

وفي ذلك تنفيذ لأوامر ربّنا عندما أمرنا بالتداول على السلطة عبر مبدأ الشورى: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ لَٱنفَضُّواْ مِنۡ حَوۡلِكَۖ فَٱعۡفُ عَنۡهُمۡ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِۖ فَإِذَا عَزَمۡتَ فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَوَكِّلِينَ﴾[2]. ويمكننا القول إنّ تطبيق مبدأ الشورى في الحكم الإسلاميّ لم يكن كتطبيق الديمقراطيّة في الغرب؛ لأنّ الأمر والنهي في الشورى يبقى بيد الحاكم ينفّذه متى شاء، وإنّ نتائج الشورى لا تُلزِم الحاكم في شيء، غير أنّ سوء التطبيق عندنا لا يعني أنّنا لا نستطيع استثمار المفهوم ومقاربته مع مفهوم الديمقراطيّة، وقد أكّد

(1) سورة النحل، الآية 71.
(2) سورة آل عمران، الآية 159.

الله جلّ جلاله عليه نمطًا للحكم في آية أخرى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمۡ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بَيۡنَهُمۡ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾[1]؛ فتحدّيات الواقع تفترض أن يعبّر الشعب عن تطلّعاته نحو العدالة والحرّيّة عبر نظام شورى حقيقيّة، وليست مزيّفة تقتصر على الخواصّ، غير أنّ العَوَر الذي كان يرافق تطبيق هذا المفهوم يجب أن يكون موضع نقدٍ، فحصر الشورى بأولي العقد والعزم؛ كما كان يحصل في العصر الأوّل، هو أمر لا يُقبَل اليوم على صعيد الممارسة السياسيّة المعاصرة، فلا بدّ من ممارسة آليّات الحداثة في الوصول لسلطة منتخبة من الشعب، كذلك فإنّ الشورى والانتخاب يبدآن قبل اختيار المترشّح، ولا تؤخذ البيعة له والمشاورة عليه بعد أن يعيّن من أولي الحلّ والعقد، أي يجب توسيع القاعدة الجماهيريّة للانتخاب والمشورة؛ لتشمل كلّ مميّز مدرك، ولا نقف موقف المتزمّت الذي يقول لنا إنّ ممارسة الديمقراطيّة كفر؛ لأنّ كلّ ما أتانا من الغرب فهو كفر مباح، فالتجديد يجب أن ينطلق من تراثنا لإعادة بنائه بما يتلاءم مع عصرنا الراهن، من خلال إغنائه بمبتكرات العصر، من دون أن نفقد هويّتنا ونعطي الدنيّة من ديننا وكرامتنا. ونحن إذ نفعل ذلك نقوم بعمليّة اتصال وانفصال مع التراث يجعلنا قادرين على تجديد هويّتنا ومواكبة الغرب وتحقيق نهضتنا.

3. الخروج من ثنائيّة الأصالة والمعاصرة:

فعندما نطرح السؤال التالي: هل نحقّق هويّتنا بالتماهي مع التراث ونرفض الغرب ومنتجاته الحداثويّة، أم نتماهى مع الغرب وآليّات عيشه؟ فإنّنا نقع في إشكال إبستمولوجيّ يتجلّى بالسؤال الآتي: كيف يمكننا أن نختار بين تحديث مفروض علينا وتراث يشكّل هويّتنا ولا نستطيع الفكاك منه؟

(1) سورة الشورى، الآية 38.

إنّ الاختيار الذي وضعت الذات العربيّة نفسها فيه بين أن تعيش في عالم من الحداثة لم تصنعه ولم تساهم في دفع الثمن الحضاريّ له، وبين تاريخ مجيد تتغنّى به؛ كذلك لم تصنعه؛ إنّما كان اختيار أجدادنا واجتهادهم، وقدرتهم على صنع حاضرهم، وكان نتيجة جهد علميّ وحضاريّ وعسكريّ دفعوا في سبيله الغالي والنفيس، إنّ هذا الاختيار المصطنع لم يكن ليحدث لولا حضور الغرب على ساحة الفعل الحضاريّ؛ باعتباره قوّة ضغط تساهم في إذلالنا، وتلجِئُنا إلى ذواتنا وهويّتنا الحضاريّة للاحتماء من هجماتهم الحضاريّة والثقافيّة والدينيّة والعسكريّة. ويمكننا القول: إنّ الغرب حضر في وعي العربيّ منذ عصر النهضة إلى الآن في صورتين أو مظهرين متناقضين: «مظهر يمثّل العدوان والغزو الاستعماريّ والاحتكار والهيمنة.. الخ، ومظهر يمثّل الحداثة والتقدّم بكل قيَمهما العصريّة المادّيّة والمعنويّة؛ كالتقنيّة والعلم والديمقراطيّة والحرّيّة.. الخ، ومن هنا كان الغرب ولا يزال بالنسبة إلى العرب: العدو الذي يجب الاحتراز منه والوقوف ضدّ مطامعه وسيطرته من جهة، والنموذج الذي يغري باقتدائه والسير في ركابه من جهة ثانية»[1].

إنّ حضور الآخر بهاتين الصفتين المتناقضتين خلق أزمة هويّة في الذات والشخصيّة العربيّة الإسلاميّة، لا تستطيع الذات بموجبها القطع بموقف موحّد اتجاه الغرب، هل هو عائق أمام تحقيق الذات لذاتها عزيزة وكريمة، أم أنّه ملجأ لها في الكشف عن سبل تقدّمها؟

وحتى يتبيّن لنا الموقف بصورة دقيقة سنقوم بمقارنة بسيطة بين سبيل النهضة الأوروبيّة الحديثة في القرون (الحادي والثاني والثالث عشر) عبر إصلاحات في الكنيسة وفي المجتمع الإقطاعيّ أدّت لظهور قوى جديدة قادت عمليّة التغيير، عبر تناقض مصالحها مع طبقة الإقطاعيّين وتحالفها

(1) الجابري، محمّد عابد: إشكاليّات الفكر العربيّ المعاصر، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1990م، ص27.

مع الملك، إصلاحات تخلّلتها حروب طائفيّة وقوميّة انتهت بمعاهدتَي وستفاليا لضمان الحدود والسيادة لكلّ شعب أوروبيّ وأحقّيّة التجارة...، وقد ترافق مع هذه النهضة الأوروبيّة تراجع للعرب والمسلمين عسكريًّا وسياسيًّا وثقافيًّا، أدّى في نهاية المطاف لسقوط الأندلس وانتقال العلوم العربيّة إلى أوروبا؛ ما يعني أنّ انتقال الأوروبيّ الغربيّ من عصر التخلّف الحضاريّ إلى عصور التقدّم الفكريّ لم يصطدم بأزمة هويّة أو بقوّة ضاغطة تمنعه من إجراء هذا الانتقال، فالحضارة العربيّة الإسلاميّة لم تقم بتهديد النهضة الغربيّة ولم تقف حجر عثرة أمام قيامها؛ لذلك فإنّ غياب التهديد الخارجيّ سمح لقوى التقدّم الغربيّ أن تختار طريقها النهضويّ دون أن تقع في مآزق الهويّة العربيّة الإسلاميّة في أن تختار طريق خلاصها مع وجود آخر قويٍّ متوحّشٍ قادرٍ على اللعب برهانات ومصير الهويّة العربيّة الإسلاميّة والتدخّل في خياراتها.

إذًا لقد شكّل الحضور الغربيّ حضورًا سلبيًا في وعي المثقّف العربيّ المسلم ألجأه إلى تراثه؛ ليحتمي فيه ومن خلاله ضدّ مظاهر التغريب الأوروبيّ، وفي اعتقادنا أنّ الغرب حاول تدمير هذا التراث الفكريّ الهائل عبر وسائل؛ منها: تهميش هذا الفكر والتقليل من أهمّيّته؛ باعتبار أنّ العرب المسلمين كانوا نَقَلَة حضارة لا منتجين لها؛ كما فعل المستشرق الفرنسيّ إرنست رينان في كتابه ابن رشد والرشديّة، ولعلّ ذلك الفعل السابق في تهميش الأنا المسلم سيؤدّي إلى تضخيم دور الآخر الغربيّ؛ باعتباره القادر على إنتاج التراث العقلانيّ؛ خلافًا للأنا المسلم الذي اقتصر في إنتاجه على الشعر والمشاعر، كما أنّ استعراض القوّة بكافّة تجلّياتها الاقتصاديّة والسياسيّة والفنّيّة سيساهم في خلق شرخ يفصل بين التراث وقيمه الأخلاقيّة وبُعده الدينيّ والحضاريّ؛ إضافة لفعله الأيديولوجيّ، وبين الإنتاج الغربيّ على مستوى الفكر والعلم والتكنولوجيا، وما يرافق هذا التقدّم المادّيّ والفكريّ من قيمٍ أخلاقيةٍ، ولعلّ هذه الهوّة بين التراث

والمعاصرة، وما تحمله في ذهن المثقف العربيّ هو ما يجعل الخيارات محصورة وقهريّة.

وفي ضوء ما سبق يجب علينا أن نفرّق بين وسائل التقدّم العلميّ وبين المنجزات الحضاريّة الموجودة حاليًّا في الغرب، وبين الغرب الاستعماريّ المعادي لثوابت الهويّة الإسلاميّة التي يتبنّاها الآخر؛ لذلك إذا أردنا أن ننجز نهضتنا علينا أن لا نقع في مسألة الاختيار بين تراثنا ومعاصرتهم، بل علينا أن ننزع معاصرتنا من بين أنيابهم دون أن نضحّي بهويّتنا عبر ممارسة حقيقيّة للديمقراطيّة وسبل العيش الحرّ، فلا نجعل قرارنا السياسيّ والاجتماعيّ والدينيّ والاقتصاديّ بيد قوى مرتهنة للغرب تأتمر بأمره، ولكن كيف سيتمّ ذلك؟

يجب أن ننظر نظرة جديدة للتراث تجعل منه عاملًا محفّزًا لتقدّم الذات، لا عاملًا محبطًا، نظرة تبنى على الاحترام لتراثنا وعدم القطع معه؛ باعتباره مصدرًا لكثير من الأحكام على صعيد الفقه وفي كثيرٍ من المعاملات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، ولكن ليس عبر عملية استنساخه والتقليل من أهمّيّة الحدث التاريخيّ الذي بدّل كثيرًا من ملامح الواقع السياسيّ والاجتماعيّ، ولعلّ عمليّة التأويل المستمرّ للتراث الفقهيّ والفلسفيّ والتاريخيّ والعلميّ العربيّ الإسلاميّ يبني مزيدًا من جسور التأويل الجديدة، ويدفع نحو تكسير أصنام المعرفة التي خلقها دعاة التراث المتزمّتين، فلم يعد هناك أسوار من القداسة تحول بين أيٍّ من الأفكار القديمة، وبين تأويلها وإعادة صياغتها؛ لتلائم الحدث المعاصر بكلّ تعيّناته؛ ما يعني أنّ دماءً جديدة ستتدفّق إلى عالم التراث، ونحن بذلك لم نحدِث بدعة؛ ذلك أنّ عمليّة تجديد القول في التراث كانت سُنّة يتّبعها علماؤنا الأقدمون في عملية نظرهم إلى التراث الذي ورد إليهم، فقد سنّ الفقهاء الأقدمون قياس الغائب على الشاهد – وهو نوعٌ من تأويل القياس التمثيليّ لأرسطو- غير أنّ الفقهاء المحدثين في القرن الخامس الهجريّ

أحدثوا قطعًا مع هذا النوع من القياس، ولجؤوا إلى القياس البرهانيّ لما وجدوا من شبهة الظنّ في قياسهم السابق، فالقطع مع التراث هو محاولة إعادة ترتيب العلاقة معه عبر قطع إبستمولوجيّ يكون التراث أحد روافد معرفتنا بالحاضر، ليس بقصد اجتراره، بل باعتباره قابلًا للتأويل والتفسير المتجدّد الذي يغني الحاضر، دون أن يلغيه، وهنا يجب أن نؤكّد على جدليّة تراث الأنا العربيّ المسلم ومعاصرة الآخر الغربيّ؛ باعتبار أنّ الأولويّة ليس لهذا أو ذاك، بل لواقعنا الحاضر الذي يفرض علينا كيفيّة التوجّه.

4. محاربة الفساد:

وذلك بكافّة أشكاله الاقتصاديّة والسياسيّة والقانونيّة، عبر صياغة قوانين تنطبق على الجميع، من دون استثناء، ونستلهم ذلك من حديث المرأة المخزوميّة التي سرقت، وتدخّل كبار بني مخزوم ليسقطوا حكم السرقة عنها، حيث جاء النبيّ الأكرم ﷺ معترضًا على فسادهم؛ بقوله الحاسم: «إنّما هلك الذين من قبلكم أنّهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحقّ، وأيم الله، لو أنّ فاطمة بنت محمّد سرقت لقطعت يدها»[1]، غير أنّ آليّات محاربة الفساد سنستفيدها من آخر التقنيّات التي توصّلت إليها الحضارة البشريّة.

خاتمة:

توصّلنا في مسألة العلاقة بين الأنا والآخر إلى العديد من القضايا التي يجب أن ننطلق منها؛ لكي تستطيع الأنا تحقيق وجودها الحرّ؛ بعيدًا عن محاولة تعريتها عن ثوابتها من قِبَل آخرين وصفهم نبيّنا المصطفى ﷺ في أكثر من موضع بأنّهم يمثّلون الآخر؛ عندما قال في الحديث المشهور: «ستتّبعون سنن الذين كانوا قبلكم...«؛ إشارة من رسولنا ﷺ إلى اليهود

(1) ابن ماجة القزوينيّ، محمد بن يزيد: كتاب السنن، تحقيق: شعيب الأرنؤوط؛ وآخرون، الرسالة العالميّة، خمسة أجزاء، كتاب الحدود، باب الشفاعة في الحدود، حديث رقم 2558.

والنصارى بأنّهم سيمثّلون آخر هذه الأمّة التي سعى نبيّنا ﷺ للتمايز عنها، وما يعزّز استنتاجنا قلقه ﷺ عندما كان يصلّي إلى قبلتهم نحو الشرق (بيت المقدس)، على هويّة دينه الجديد؛ بأنْ يُظنّ به أنّه استمرار للدين اليهوديّ والمسيحيّ، وقد أراد الرسول ﷺ أن يُفهمنا أنّه قطع بأمر من الله معهما بالمعنى الإبستمولوجيّ، حيث إنّ الدين الإسلاميّ هو استمرار لهما؛ باعتباره جاء متمّمًا مكارم الأخلاق، وأنّه اللبنة الأخيرة في عمارة الإسلام وعالم الأديان، غير أنّ هذا الدين الجديد له هويّته الخاصّة، فهو دين جامع جاء للعالمين؛ بينما أتى عيسى وموسى عليهما السلام لأمّة اليهود، وأنّه دين له خصوصيّته على صعيد التشريع والفقه، وقد أكّد النبيّ في أكثر من مرّة خصوصيّته، في أنّه بُعث للبشر عامّة، وبُعث الأنبياء لأقوامهم.

إنّ تأكيد البحث على أهمّيّة تجاوز مسألة الأصالة والمعاصرة، من خلال تجاوزهما للحاضر، هو تأكيدٌ من جانبنا على الحاضر وضروراته التي تلجِئُنا إلى التراث وتحديثه، أو إلى المعاصرة ومنتجاتها التكنولوجيّة، ولكنْ بشرط مواءمتها للأنا الثقافيّ الإسلاميّ والعربيّ، ويمكننا التأكيد أنّ هذا المشروع النهضويّ الذي نبشّر به - كما بشّر به غيرنا- لن يتسنّى لنا إلّا بممارسة الديمقراطيّة في أوسع أشكالها وعلى كلّ الأصعدة؛ لأنّ هذه الممارسة ستحمي المشروع النهضويّ من الاختراق الحضاريّ والثقافيّ والعسكريّ من قِبَل الغرب الذي يتشدّق بقيم الديمقراطيّة، وعندما يكون الشعب وراء مشروع نهضويّ فلن يفشل، فالله ينصر الشعب الذي يعتصم به، ولن تجرؤ قوّة على وجه الأرض على الوقوف أمام إرادة الجماهير المؤمنة بهويّتها وعقيدتها وثوابتها.

فالمشروع النهضويّ للأنا هو مشروع متكامل يبدأ بالاجتماعيّ، من خلال خلق قاعدة جماهيريّة عريضة مؤمنة به، لينتهي بالسياسيّ، أمّا المشاريع النهضويّة التي تبدأ بالسياسيّ؛ فغالبًا ما تنتكس في أوّل مواجهة حقيقيّة مع الغرب؛ لأنّها معزولة عن جماهيرها، كما أنّ المشاريع

النخبويّة غالبًا ما تكون غربيّة الهوى، وهي مشاريع لن تنال القبول من القاعدة الجماهيريّة التي هي إسلاميّة المشرب والهوى، لكنّ هذه الخلفيّة الإسلاميّة ذات البعدين الاجتماعيّ والإصلاحيّ يجب أن تكون بعيدة عن النزعة الراديكاليّة.